



العميد أمان تميم الحكومة على القانون



الخارجين متراكبين جالين من جلسة الأمانة

الحكومة: القانون غير مدروس.. والمؤيدون: الشعب يستاهل.. والمعارضون: لا يحقق العدالة بين أبناء الوطن

جدل السلطتين يؤجل النتيجة النهائية لصندوق الأسرة إلى

■ الشليمي:
الحكومة تلعب
بالمجلس
«على كيفها»
ومسؤوليتنا حل
قضية القروض
رغم أنها



مصطفى الشمالي يتحدث

■ لاري للشمالي: يا أبو مشعل ليش
تهول قول كم الرقم الحين وإلا قدم
استقالتك
■ عاشور: الكلفة المالية غير
واضحة وقدمنا قانوناً جديداً يعالج
المشكلة



يوسف الزلزلة يدافع عن القانون

■ العبدالله:
ما أنجز خلال
الانعقاد الحالي
لم يحدث منذ 5
سنوات وسيكون
للمجلس مكانة
تاريخية

التجاوزات؟!..
على الراشد: القانون ادرج اس
واخذت موافقة المجلس على ادرجه
وتقديمه على غيره من البنود
وابرجت الموضوع اس.
يعقوب الصانع: هذه سنة غير
حميدة دخول قانون تكلفته 3
مليارات وتقدمنا باقتراح بقانون.
لماذا لا تتحمل البنوك الفوائد غير

ولم تعاقبها، ونحن مع المواطنين أن
ياخذوا حقوقهم، وهناك قانون آخر
تعالجه القضية.
يوسف الزلزلة: القانون واضح
والقضية واضحة. وإذا كان هناك
تعديل يقدم بحينه، وغير صحيح
تسف جهد اللجنة المالية، هذا
القانون انصف جميع المواطنين.
وإذا كان عندك تعديل قدمه.
صالح عاشور: الحكومة لايد ان
تفهم ان هناك قانونا آخر، ويجب
ان نأخذ الحكومة بعين الاعتبار
ان هناك قانونا آخر، لا نريد مكافأة
البنوك مرة أخرى فابن دميت

عن النائب نبيل الفضل في جنح
صحافة وتوصلت اللجنة الى عدم
رفع الحصانة.
وتم التصويت على تقرير
اللجنة.
وتلى الأمين العام طلباً بتقديم
تقرير اللجنة المالية المختص
باسقاط فوائد القروض على غيره
من البنود.
صالح عاشور: حتى الآن التكلفة
المالية غير مبيّنة وقدمنا اقتراحا
بتعديل على القانون والمشكلة ان
البنوك هي نفسها التي سوف تدير
صندوق الاسرة. فأن نحن كافاناها

«شفه» شامفة.
وانتقل المجلس للنبد التالي
والمختص بطلب النيابة برفع
الحصانة عن النائب أحمد المليفي
ونبيل الفضل.
يعقوب الصانع: وصلنا طلب
هائي شمس: ندعو وزير النفط
عن النائب أحمد المليفي في جنح
والترقيات والمكافآت الى عدم
رفع الحصانة.
وتم التصويت على تقرير اللجنة
برفض رفع الحصانة بـ23 موافق.
يعقوب الصانع: وصلنا طلب
من النيابة عن رفع الحصانة

على ذلك واتصلي من الأخوة
الاعضاء متابعة الشأن النقضي
ولكن هناك قرارات لتشكيل لجان
دون مختصهم وهناك تظليل
بالعلومات من ناحية التقديرات
وهكذا واتصلي من النواب متابعة
القطاع النقضي فهناك عدم التزام
بترشيح الترقيات وايضا هناك
وظائف ليس لها وصف وظيفي.
هائي شمس: ندعو وزير النفط
لأن يتم توحيد نظام التقييم
والترقيات والمكافآت في كافة
شركات النفط.
هائي حسن: الآن ندرس توحيد
نظام الترقيات والمكافآت امر
تقديري.

بات من قراغ، فلا توجد معايير
لترقيات، هل يعقل مهندس كفاءة
8 في المئة ويقيم شخص لا
يعرف ولا يدري عنه، فالترقيات
شخصانية ومحسوبية وعوائل.
وزير النفط: الاستجواب حق
دستوري «شلو بيخونني فيه»،
هل يوافق المجلس على الرسالة
الثانية بخصوص وقف الترقيات
النقضية؟
رولا دشتي: نحن موافقون على
من شملهم التعميم من شركة نفط
الكويت اما اي قرارات مستقبلية
فلن تشملهم تلك الرسالة.
عصام الدبوس: القرار واضح
بخصوص مؤسسة البترول
وشركاتها التابعة.
وزير النفط: الرسالة تتضمن
الشركات التابعة لمؤسسة البترول
معنى ذلك انه لن نستطيع اتخاذ اي
قرارات او قرارات مستقبلا نحن ان
نتنهي اللجنة بالتحقيق وطريقة
الرسالة تشل ايدينا من اتخاذ اي
قرارات، وارجو تعديل الرسالة.
عدنان عبدالصمد: الرسالة
واضحة يان كل القرارات ستقف
سواء حدثت والتي ستحدث والا
تعمل الرسالة «بشان القضايا التي
يشملها التحقيق» فارجو تعديل
الرسالة.

الى الجلسة القادمة.. موافقة؟
«موافقة عامة»، وإذا صولنا على
القانون فالرسالة تسحب،
هل يوافق المجلس على الرسالة
الثانية بخصوص وقف الترقيات
النقضية؟
رولا دشتي: نحن موافقون على
من شملهم التعميم من شركة نفط
الكويت اما اي قرارات مستقبلية
فلن تشملهم تلك الرسالة.
عصام الدبوس: القرار واضح
بخصوص مؤسسة البترول
وشركاتها التابعة.
وزير النفط: الرسالة تتضمن
الشركات التابعة لمؤسسة البترول
معنى ذلك انه لن نستطيع اتخاذ اي
قرارات او قرارات مستقبلا نحن ان
نتنهي اللجنة بالتحقيق وطريقة
الرسالة تشل ايدينا من اتخاذ اي
قرارات، وارجو تعديل الرسالة.
عدنان عبدالصمد: الرسالة
واضحة يان كل القرارات ستقف
سواء حدثت والتي ستحدث والا
تعمل الرسالة «بشان القضايا التي
يشملها التحقيق» فارجو تعديل
الرسالة.

اصبحت قضية دولية. وليست
محلية، ويجب ان تحل بإرادة
كويتية ولا ستقرض علينا الحلول
من الخارج كما فرضت على كثير
من الدول مثل أفغانستان والعراق.
سعود الحريجي: اتخاذ القرار
بعد التثبيت هو من باب الاحتراز
فقط وليس أكثر من ذلك.
يوسف الزلزلة: وزير النفط
ابغني يان كل قرارات الترقيات قد
وقفت نحن الانتباه من التحقيق،
الطلبات رفع هذا الظلم عن ظلم،
ولكن يجب عدم وقف القرارات
الأخرى الخاصة بالترقيات في
الشركات التابعة، ولا تكون
الترقيات وفق الكفاءات وليس
الشخصانية.
وبالنسبة للرسالة الثانية
فهناك تقرير صادر يان الكويت
من أكبر الدول التي لا تحافظ على
حقوق الإنسان، فهذا قرار صدر
من وزارة الداخلية يمنع بعض
الجنسيات الدخول الى الكويت،
لقد كررنا البول قبلنا وفي دولة
الكويت، وين رايحين بالبلد يا
حكومة يجب ان تلتفت الى ذلك
وننتظر لها نظرة حقيقية.

القروض				
م	اسم العضو	موافق	غير موافق	ممتنع
1	أحمد حاجي لاري	✓		
2	الشيخ أحمد الحمود		✓	
3	الشيخ أحمد خالد		✓	
4	أحمد المليفي		✓	
5	أنس الصالح			✓
6	بدر البذالي		✓	
7	سعو الشيخ جابر المبارك			✓
8	حسين القلاف		✓	
9	حماد الدوسري		✓	
10	حمد الهرشاني		✓	
11	خالد البطي		✓	
12	خالد الشليمي		✓	
13	خالد العذوة		✓	
14	خلف دميثير		✓	
15	خليل الصالح		✓	
16	خليل عبدالله علي عبدالله		✓	
17	ذكرى الرشدي		✓	
18	رولا دشتي		✓	
19	سالم الأديبة		✓	
20	سعد الخنفور		✓	
21	سعد البوص		✓	
22	سعدون حماد		✓	
23	سعود الحريجي		✓	
24	الشيخ سلمان حمود		✓	
25	شريدة المعوضري		✓	
26	صالح عاشور		✓	
27	الشيخ صباح الخالد		✓	
28	صفاء الهاشم		✓	
29	صلاح العتيقي		✓	
30	طاهر القبلكاوي		✓	
31	عادل الخراشي		✓	
32	عبدالرحمن الجبران		✓	
33	عبدالحميد دشتي		✓	

م	اسم العضو	موافق	غير موافق	ممتنع
34	عبدالعزيز الإبراهيم			✓
35	عبدالله الحمصي			✓
36	عبدالله معيوف			✓
37	عدنان المطوع		✓	
38	عدنان عبدالصمد		✓	
39	عسك العززي		✓	
40	عصام الدبوس		✓	
41	علي العمير		✓	
42	علي الراشد		✓	
43	فيصل الدويسان		✓	
44	فيصل الكندري		✓	
45	كامل المعوضي		✓	
46	مبارك العرف		✓	
47	مبارك الخريجي		✓	
48	مبارك الخنادة		✓	
49	محمد الهفي		✓	
50	الشيخ محمد العبدالله		✓	
51	محمد الجبري		✓	
52	محمد الرشدي		✓	
53	مشاري الحسيني		✓	
54	مصطفى الشمالي		✓	
55	معصومة المبارك		✓	
56	ناصر الشمري		✓	
57	ناصر المري		✓	
58	ثايف الحجرف		✓	
59	نبيل الفضل		✓	
60	نواف الفزيح		✓	
61	هائي محمد شمس		✓	
62	هائي حسين		✓	
63	هشام البجلي		✓	
64	يعقوب الصانع		✓	
65	يوسف الزلزلة		✓	



أحمد لاري يعترض على كلام الشمالي

خالد العذوة: اتفهم ان ترد
الحكومة فيما يخص ملف حقوق
الإنسان، ونحن في اللجنة ذهينا
الى السجون، وتعلمنا الامور
المتعلقة بحقوق الإنسان، ولكن لم
يتقدم البنا اي شخص يشكوى
واللجنة قاتعة ابوابها للجميع.
صالح عاشور: عندما طرحت
الرسائل الواردة في جدول الاعمال
لم تطرح عبثاً وتأخذ القرار فقط،
فان رأي الحكومة؟
علي الراشد: ارى ان نؤجل
رسالة التجنيس الى ان يصوت
على القانون قبلنا صوتنا على
القانون انتهت الرسالة وإذا لم
نصوت عليه فتعرض في الجلسة
القادمة.
صالح عاشور: اسن رأي
الحكومة؟
وزير النفط هائي شمس: فيما
يتعلق بالترقيات والتعميم الصادر
فنحن لم نثبت من تمت ترقيتهم الى
ان تنتهي اللجنة من تقريرها، ولن
تخلق مناصب جديدة لاستيعاب من
ترى اللجنة استحقاقهم للترقيات.
وعن موضوع القيادين لمناصب
العضو المنتدب، فهذا كلام غير
صحيح وستعرض الشكايج
بعدما تنتهي اللجنة الوزارية من
التحقيق.
بالنسبة للتعميم الصادر في
12/27 لوقف الترقيات نحن
واقفا عليه من باب التعاون، اما
ان يمتد ذلك الى الشركات التابعة
فهذا مرفوض ويمثل تداخلا بين
السلطات ويؤثر على الانتاج ويشل
القطاع.
علي الراشد: الرسالة الأولى
الخاصة بقانون التجنيس سترحل